الباب الرابع

أسباب مزعومة

منذ وصوله للحكم في عام ٢٠٠٢، استطاع حزب العدالة والتنمية تحقيق نقلة نوعية شاملة في تركيا على صعيد الاقتصاد التركي والبنية التحتية والصحة والتعليم والعلاقات الخارجية من حيث الانفتاح على المنطقة العربية وإنجاز العديد من الشروط اللازمة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، الأمر الذي وسع من قاعدته الشعبية وزاد من حجم التأييد له في الشارع التركي، مما انعكس في قدرته على البقاء في السلطة لمدة ١٤ عاماً لكن ومع بداية الربيع العربي في عام ٢٠١١ وانخراط تركيا كداعم واضح لتطلعات الشعوب، خاصة الثورة السورية، بدأت تظهر بعض المؤشرات المعارضة للسياسة التي ينتهجها العدالة والتنمية في الأوساط السياسية والعسكرية نتيجة الأعباء التي تركتها سياسة الانخراط في الشرق الأوسط على الوضع الداخلي التركي لذلك يبدو أن انعكاس أزمات تركيا الخارجية على الوضع الداخلي فى شكل أزمات مركبة (سياسية، أمنية، اقتصادية)، شكل مؤشرات وثغرات يبدو أن الانقلابيين التقطوها وتصوروا أنها يمكن أن تعطي لتحركهم قبولاً شعبياً وغطاءً شرعياً ويمكن إجمال أبرز توترات الوضع الداخلي التركي خلال السنوات الخمس الماضية في النقاط التالية:

- **الأزمة السورية: عاد الملف السوري بتداعيات عدة على حكومة العدالة والتنمية، حيث رتب أعباء مالية على كاهل تركيا، فعلاوة على**

الاستنزاف المادي بسبب التكلفة الباهظة لدعم المعارضة المسلحة ولصد طموحات حزب العمال الكردستاني في سورية، تحملت أيضاً تكلفة باهظة لإيواء ٣ ملايين من اللاجئين السوريين.

• الصعود الإسلامي: يُعد توجه تركيا نحو العالم العربي والإسلامي سياسياً واقتصادياً قبيل أحداث الربيع العربي أحد أسباب الاحتقان الداخلي بين أحزاب المعارضة وجماعة جولن مع حزب العدالة الحاكم وتتهم أحزاب المعارضة حزب العدالة بأنه دعم أحزاباً إسلامية للوصول للحكم في دول عربية بما يُعتبر لدى البعض مؤشرات داخلية خطرة على علمانية الجمهورية التركية كما أن دور تركيا في دعم التحالف الإسلامي على الإرهاب الذي دعت إليه السعودية وغيره من المبادرات مع الدول المسلمة تم تصديره بأنه ابتعاد عن الحليف الأمريكي والأوروبي، ولا يخفى أن هذه المواقف لاقت إعجاباً وتأييداً من بعض الأطراف الغربية كما أن الخطاب الإسلامي المتزايد للحزب وانفتاحه المتزايد مع الحركات الإسلامية في الدول العربية أدى لمزيد من الاحتقان الداخلي.

• الاحتجاجات الشعبية: في الثامن والعشرين من مايو ٢٠١٣ اندلعت في تركيا موجة من الاحتجاجات الشعبية على تعامل أجهزة الأمن التركية مع اعتصام قريب من حديقة جيزي ، يناهض سياسات الحكومة البيئية وخطتها في توسيع ساحة تقسيم في تلك المنطقة إلا أنّ ما أجّج تلك الاحتجاجات هو دعاية التحريض التي استغلتها المعارضة التركية حول

ما يرونه تضييقاً على الحريّات، وفضائح الفساد التي طالت حزب العدالة والتنمية نفسه وعدداً من وزرائه، وتزايدِ سطوة الحزب الحاكم وتهديد مبادئ الدولة التركية العلمانيّة وغير ذلك.

• النظام الرئاسي: طرح الرئيس رجب طيب أردوغان تحويل النظام التركي إلى نظام رئاسي، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الأصوات المعارضة لذلك في الشارع التركي، وانعكس في نتائج انتخابات يونيو التي لم يتمكن فيها الحزب من الحصول على الأغلبية البرلمانية اللازمة لتشكيل الحكومة بمفرده، حيث حاز على ٤١% من الأصوات فقط، وترافق ذلك بصعود نجم حزب الشعوب الديمقراطي الكردي.

• أزمات اقتصادية: كان لتوتر علاقات تركيا مع محيطها الإقليمي، ودخولها في صدامات دبلوماسية مع روسيا بعد إسقاط طائرة روسية على الحدود التركية السورية، وتعرضها لعقوبات روسية آثار صعبة على الاقتصاد التركي، من حيث تراجع السياحة والصادرات التركية وارتفاع نسبة التضخم، الأمر الذي انعكس على مستوى معيشة المواطن التركي.

• توترات حزبية: ظهرت تجاذبات داخل حزب العدالة والتنمية كانت تتفاعل منذ فترة ليست بالقصيرة، بين طرفين داخل الحزب، طرف يمسك بزمام الأمور، يتلقى التوجيهات من الرئيس رجب طيب أردوغان بشكل مباشر، وطرف آخر أقل حجماً وأضعف تأثيراً يلتف حول رئيس الوزراء

أحمد داوود أوغلو، وانتهت تلك التوترات بغياب عبد الله جول عن المشهد السياسي واستقالة أحمد داوود أوغلو.

• الحريات العامة: ارتفعت وتيرة حملات منظمة ضد الحكومة التركية ترفع ادعاءات قمع الحريات العامة من قبل منظمات حقوقية وصحفية، وبلغت تلك الحملات أوجها في قضية محاكمة الصحفي جان دوندار في مايو ٢٠١٦، التي حضرها ستة من قناصل الدول الأوروبية في خطوة استفزازية للحكومة التركية تعبر عن احتجاج غربي على تلك المحاكمة.

• التهديد الأمني: انهيار اتفاق الهدنة بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، واستئناف الأخير لعملياته الموجهة ضد الجيش التركي، التي أدت إلى قتل مئات الجنود الأتراك، بالإضافة لإعلان داعش عن تبني العديد من الهجمات على الأراضي التركية، الأمر الذي أدى إلى تشكل حالة من القلق في الشارع التركي نتيجة ما يراه البعض تقصيراً أمنياً داخل الجيش التركي والأحزاب التركية المعارضة وعلى رأسها حزب الشعب الجمهوري حول الأخطاء التي ترتكبها الحكومة في تعاملها مع الملف السوري.

عمل حزب العدالة على احتواء التوترات الداخلية ومعالجة أسبابها بعد انتخابات يونيو ٢٠١٥ التي من شأنها خلق مبررات موجبة لأي انقلاب محتمل ومن أبرز الإجراءات الداخلية:

١. إدراك حزب العدالة والتنمية لما حملته نتيجة انتخابات يونيو ٢٠١٥ من مضامين، وتنامي أطروحات تشكيل حكومة ائتلافية جامعة تدخل مع باقي الأحزاب في مفاوضات لتشكيل حكومة ائتلافية، واستغلّ جيّداً إعلان حزب الحركة القومي اليميني عن رفضه المشاركة في حكومة ائتلافية مع العدالة والتنمية وهو ما فعله حزب الشعوب الديمقراطي، وكذلك حزب الشعب الجمهوري، الذي قدّم مطالب وشروطاً شبه تعجيزية وقدم حزب العدالة والتنمية نفسه بصفته الحزب الوحيد القادر على قيادة تركيا وتوحيد الصف الداخلي، وإعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني لها، متّهماً أحزاب المعارضة بالمسئولية عن حالة عدم الاستقرار لرفضها تشكيل ائتلاف مستقر.

٢. غيّر حزب العدالة والتنمية كذلك تكتيكاته واستراتيجيته الانتخابية بالكامل، حيث أعاد تشكيل لائحة مرشحيه، لتكون أكثر قبولاً، خصوصاً في المناطق الكردية، وأنجز تفاهمات مع زعماء العشائر وقادتها.

٣. قاد رئيس الوزراء زعيم الحزب، أحمد داود أوغلو الحملة الانتخابية للحزب، وغاب الرئيس رجب طيب أردوغان عن واجهة الحملة، كما تم إبعاد بند النظام الرئاسي المثير للجدل عن جدول الأعمال، تلك الإجراءات ساهمت فى ازدياد شعبية الحزب التي تراجعت في انتخابات يونيو خلال خمسة أشهر فقط لترتفع بمعدل ٩% في انتخابات نوفمبر ٢٠١٥

ليحصد الحزب ٣١٧ مقعداً من أصل ٥٥٠ مقعداً في البرلمان التركي، مع تراجع شعبية باقي الأحزاب.

٤. قدرة قيادة حزب العدالة والتنمية على تصفية الخلافات داخل الحزب بهدوء وعبر التفاهمات وعدم تصدير تلك الأزمة إلى خارج نطاق الحزب ، حيث ظهر الحزب موحد الصفوف وصعب التفتيت من الداخل، الأمر الذي عبر عنه رئيس الحزب المستقيل داوود أوغلو في كلمته الشهيرة ٥ مايو ٢٠١٦ التي أعلن فيها عدم ترشحه لرئاسة الحزب.

٥. تعيين ابن علي يلدرم رئيساً للحكومة، وهو رائد التنمية ومهندس تطوير البنية التحتية التركية، في رسالة تثبت التزام حزب العدالة والتنمية بخطته التنموية وصولاً إلى تحقيق رؤيته لتركيا ٢٠٢٣، وقد بدأ يلدرم منذ الأيام الأولى لتوليه الحكومة بطرح مشروعات تنموية خاصة في الولايات ذات الأغلبية الكردية، وأعلن عن تقريب مواعيد افتتاح بعض المشروعات الاستراتيجية مثل مشروع نفق أوراسيا.

رد فعل الحكومة

شكلت جملة العوامل الداخلية والخارجية على ما يبدو مجالاً يمكن استغلاله للانقلاب على حكومة العدالة والتنمية، التي تشير عدم قدرتها على كشف الموعد الدقيق لتحرك الانقلابيين مسبقاً؛ إلى أنها أمِنَت في الفترة الأخيرة جانب الجيش ولعل تأجيل تسريح بعض الضباط المشكوك

فيهم إلى أغسطس موعد انعقاد المجلس الأعلى للقوات التركية قد يدلل على ذلك، ومنهم قائد الانقلاب أكين أوزتورك الجنرال الذي أقيل من رئاسة القوات الجوية التركية، لكنه بقي عضواً في المجلس الأعلى، لذا يبدو أنه اختار التحرك في هذا الوقت.

فى المقابل يبدو أن الانقلابيين غاب عنهم دراسة مزاج الشارع التركي وهو أمر معتاد في تعامل العسكر مع المدنيين، لذا استخدموا الوسائل التقليدية للانقلاب ونزلت الدبابات إلى الشوارع وتمت السيطرة بالقوة على وسائل الإعلام، وأذيع البيان الأول للانقلابيين، موجهين عبره رسالتين الأولى: كانت للداخل التركي حول حماية قيم الجمهورية والعلمانية والثانية: كانت للخارج وحملت إشارات لتغيير السياسة الخارجية التركية، حيث تم التعبير عن رغبة الانقلابيين فى تأسيس علاقات أقوى مع المنظمات والمجتمع الدوليين لإحلال السلام والاستقرار العالمي، ولعل تلك الرسالتين تدعمان ما تقدم من تحليل حول

حسم الشعب التركي خياره ليلة الانقلاب ودافع عن خياره الديمقراطي وحكومته الشرعية، وأفشل محاولة الانقلاب في موقف بطولي يعبر عن ديمقراطية راسخة ورفض العودة إلى عصر الانقلابات وعدم الاستقرار، لتبدأ بعدها قوات الأمن الداخلي التركية بتصفية فلول الانقلابيين، ومن يقف وراء تلك المحاولة الفاشلة من عسكريين ومنتسبين إلى ما يعرف بجماعة الخدمة أو الكيان الموازي التابع لفتح الله جولن، الذي اتهمته

الحكومة التركية بالوقوف خلف تلك المحاولة وشنت الشرطة التركية حملة اعتقالات طالت بحسب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في خطاب متلفز يوم السبت ٢٣ يوليو، ١٣١٦٥ من بين هؤلاء ٨٨٣٨ عسكرياً و٢١٠١ من القضاة والمدعين العامين و١٤٨٥ من الشرطة، و٥٢ من رؤساء الخدمة العامة و٦٨٩ مدنياً، وبحسب الرئيس تم غلق ٩٣٤ مدرسة و١٥ جامعة، إلى جانب ١٠٤ منظمات و١١٢٥ جمعية وقد تمت مصادرة كل ممتلكاتهم من قبل الدولة ، كمابلغ عدد من تمتسريحهم من وظائفهم ٤٥ ألف موظف في مختلف المؤسسات التركية.

حملة الاعتقالات والتسريحات تلك رغم أنها تمت في سياق قانوني ودستوري إلا أنها أحدثت ضجة إعلامية كبرى، وأثارت عاصفة من التصريحات الأوروبية والأمريكية التي اعتبرت ما يحدث عملية انتقامية من طرف الحكومة، لكن رد فعل الأخيرة على الانقلاب الذي شكل فرصة لها لاجتثاث الكيان الموازي من جذوره، يلاقي تأييداً شعبياً في تركيا لأنه لم يخرج عن إطار المألوف التركي في مثل هذه الحالات، فالاعتقالات والتسريح في المؤسسات العسكرية والمدنية هو ما كان يحدث عقب أي انقلاب في تركيا، والفارق هنا أن الانقلاب كان فاشلاً فقامت الحكومة بتلك الاعتقالات وليس العكس.

ففي الانقلاب الأول الذي شهدته تركيا في عام ١٩٦٠ تم إقالة ٢٣٥ قائداً وأكثر من ٣٠٠٠ ضابط إلى التقاعد؛ وتم تسريح أكثر من ٥٠٠ قاض ونائب عام، و١٤٠٠ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات؛ وتم إعدام رئيس الحكومة عدنان مندريس ووزير الخارجية فطين زورلو ووزير المالية حسن بولاتكان أما الانقلاب الثاني الذي عرف بانقلاب المذكرة، دون تدخل الجيش بقوات على الأرض، فقد أعقبه تعطيل الدستور وحظر للعديد من الأحزاب والنقابات العمالية والتنظيمات الشبابية.

وفي ١٩٨٠ كانت حصيلة انقلاب كنعان إيفرين اعتقال ٦٥٠ ألف شخص، ومحاكمة ٢٣٠ ألف شخص، و٥١٧ حكماً بالإعدام، و٢٩٩ حالة وفاة بسبب التعذيب، كما انتحر ٤٣ شخصاً وقتل ١٦أثناء هروبهم، واعتبر الآلاف في عداد المفقودين، ناهيك عن إقالة ٣٦٥٤ مدرساً و٤٧ قاضياً و١٢٠ أستاذاً جامعياً، ورصدت أجهزة الأمن التابعة للانقلاب مليون ونصف مواطن تركي وقيدتهم في سجلات الأمن كمطلوبين أمنياً وخطر على الأمن القومي التركي، وفر ٣٠ ألف شخص من المعارضين والمفكرين وطلبوا حق اللجوء السياسي خارج تركيا، وتم إسقاط الجنسية عن ما يقارب ١٣ ألف مواطن تركي.

في حين أعقب انقلاب ما بعد الحداثة عام ١٩٩٧ حظر لحزب الرفاه بحكم قضائي وفقاً لقانون ١٩٨٢ بتهمة السعي إلى تطبيق الشريعة ،

وتم إيداع رئيس الحزب نجم الدين أربكان في السجن مع مجموعة من قادة حزبه ومنهم رجب طيب أردوغان، وحرمان بعضهم من العمل السياسي لمدة ٥-١٠ سنوات.

رغم فشل الانقلاب، إلا أنه سيشكل تحولاً كبيراً ومنعطفاً هاماً في الحياة السياسية التركية عامةً وفي مسيرة حزب العدالة والتنمية بشكلٍ خاص، وسيترتب عليه تسريع وتيرة التغيرات الداخلية والخارجية التي بدأت قبل الانقلاب لاستدراك الأخطاء التي تم استغلالها من قبل الانقلابيين وبناءً على ذلك يمكن استخلاص بعض النتائج التي ستتمخض عن محاولة الانقلاب الفاشلة، على صعيد السياسة التركية الداخلية والخارجية:

فعلى الصعيد الداخلي:

١. ستشهد الفترة المقبلة تركيزاً لجهود الحكومة التركية على استكمال ما بدأته فوراً عقب الانقلاب من عملية اجتثاث نهائي لما يسمى الكيان الموازي الموالي لفتح الله جولن، ومحاولات تطهير كافة المؤسسات التركية من أنصاره، خاصة القضاء والتعليم.

٢. استمرار عملية إعادة الهيكلة الشاملة للجيش وقوى الأمن الداخلي والشرطة التركية، والتي كانت بداياتها من اجتماع المجلس الأعلى للجيش التركي، والذي عُقد قبل موعده الرسمي بأيام.

٣. ازدياد شعبية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه في الشارع التركي، الأمر الذي سيخلق غطاءً شعبياً للحملة التي يشنها على الكيان الموازي، ولكن هذا لا يمنع أن التوسع في الاعتقالات والتسريح من العمل، الذي طال عشرات الآلاف في المؤسسات التركية المختلفة قد يخلق حالة من الخلل الأمني أو الاجتماعي في الأيام المقبلة ناتجة عن فقد الوظائف.

٤. موقف الأحزاب التركية الداعم للحكومة الشرعية والرافض للانقلاب ، سيُساهم فى تخفيف حدة التجاذبات والاستقطاب التي كانت سائدة بينها وبين العدالة والتنمية ويهيئ للدخول في مرحلة جديدة مبنية على أسس من التفاهم، وهذا سيتطلب من حزب العدالة والتنمية التعامل مع هذا الموقف الإيجابي بحذر من ناحية التغييرات الهيكلية التي سيجريها في الجيش والقضاء وباقي المؤسسات التركية كي لا تفهم باتجاه تعميق سيطرته على مرافق الدولة والحكم، كما تتطلب الأيام القادمة تأجيل أو التدرج في طرح تعديل النظام التركي وتحويله إلى نظام رئاسي، وهو ما ترفضه الأحزاب المعارضة جميعها.

٥. على الرغم من توجيه الجيش التركي ضربة جوية لمواقع حزب العمال الكردستاني في العراق بعد خمسة أيام من محاولة الانقلاب، في رسالة تحذير لعدم استغلال ما حدث في تصعيد هجماته، إلا أن حجم الاعتقالات الكبير الذي طال قيادات عسكرية وأمنية، مقابل إعادة هيكلة

تلك المؤسسات؛ لا بد أن يلقي بظلاله على وضع الأمن داخل تركيا على المدى القصير والمتوسط من حيث احتمال ازدياد عمليات حزب العمال الكردستاني وداعش.

على الصعيد الخارجي:

سادت في تركيا بعد الانقلاب حالة من الخذلان على المستوى الشعبي والرسمي نتيجة للمواقف المتأنية في إدانة الانقلاب في لحظاته الأولى من كافة الدول تقريباً، وعلى رأسها حلفاء تركيا في الناتو (الأمريكان والأوربيون)، لذا فإنه من المتوقع أن تشمل إعادة الهيكلة حتى العلاقات الخارجية التركية، على أساس الانقلاب وما تلاه من مواقف للدول، وما سيرشح في الأيام القادمة حول احتمالات تورط بعض الدول في التخطيط للانقلاب، وعليه:

١. لا يبدو أن حالة الفتور في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ستنتهي قريباً، خصوصاً بعد الموقف الأمريكي المتأخر في إدانة الانقلاب، وإثارة تساؤلات كثيرة حول دور أمريكي محتمل في الانقلاب بعد اكتشاف تورط قاعدة إنجيرلك فيه، ورغم تشديد الرئيس التركي عقب الانقلاب على استراتيجية العلاقة مع واشنطن إلا أن تلبية واشنطن لطلب أنقرة في تسليم فتح الله جولن سيشكل اختبار ثقة بين الطرفين وسيكون له انعكاسات كبرى على العلاقة بين البلدين، بالإضافة

إلى ملف دعم الولايات المتحدة الأمريكية لقوات سورية الديمقراطية، التي تشكل عمودها الفقري مليشيات الـ PYD الكردية التابعة لحزب العمال الكردستاني .

٢. العلاقة مع الاتحاد الأوروبي لن تكون أفضل حالاً مما كانت عليه قبل الانقلاب، بل من الممكن أن يزداد ملف تطبيق الاتفاق الثنائي حول اللاجئين وملف انضمام تركيا تعقيداً، خصوصاً عقب الموقف المتأخر للاتحاد الاوروبي ومعظم أعضائه من الانقلاب، ومن ثم سلسلة من الانتقادات الحادة على لسان فريدريكا موجريني وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي للإجراءات التركية عقب الانقلاب، والتهديد بحرمان تركيا نهائياً من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إذا تمت إعادة عقوبة الإعدام.

٣. حالة الفتور التي تعمقت بعد الانقلاب بين تركيا وحلفاءها الناتويين؛ ستدفع تركيا لاستكمال ما بدأته قبيل الانقلاب من مصالحة مع روسيا وإسرائيل وتسريع إعادة العلاقات معهما إلى شكلها الأمثل لأنها بحاجة لدعمهما في ما تقوم به من إجراءات داخلية بعد الانقلاب، ولتعزيز دورها في المشهد الإقليمي على مستوى القضيتين السورية والفلسطينية، بعد أن تم تطويق هذا الدور بفعل التقارب الأمريكي الروسي من جهة والتنسيق الإسرائيلي الروسي في ما يخص سورية من جهة أخرى، بالإضافة إلى الضرورة الأمنية والاقتصادية التي تفرض على تركيا تسريع التطبيع على كافة المستويات مع روسيا وإسرائيل،

ولعل زيارة الرئيس التركي لروسيا ، ستحمل إجابات حول نتائج هذا التقارب على الصعيدين الداخلي والخارجي التركي خاصة حول الملف السوري .

٤. قد يؤدي الموقف الإيراني المبكر في رفض الانقلاب ودعم الحكومة الشرعية في تركيا، رغم الخلافات بين البلدين حول عدة قضايا خاصة الملف السوري، إلى تعميق التعاون بين البلدين خصوصاً فيما يخص الملف الكردي وحزب العمال الكردستاني، الذي أعلن استئنافه العمل العسكري في إيران بعد ٢٣ عام على توقفه، أما فيما يخص الملف السوري فلا فرص لهذا التعاون خصوصاً في ظل التقارب التركي الروسي والتركي السعودي.

٥. على مستوى العلاقات العربية، فالواضح أن العلاقة التركية القطرية ستبقى كما كانت هي الأقوى، لأن موقف قطر الرسمي كان من أوائل المواقف الداعمة للحكومة وبدا الدعم القطري واضحاً من خلال موقف أمير قطر وطبيعة تغطية قناة الجزيرة لأحداث الانقلاب أما العلاقات السعودية فستبقى تنمو نحو التحسن ومزيد من التنسيق الأمني والعسكري أما الموقف المصري فيشير إلى صعوبة إجراء مصالحة قريبة مع تركيا، وكذلك الأمر بالنسبة للعراق الذي يرفض توغل القوات التركية في أراضيه ومشاركة قوات تركية في معركة الموصل القريبة، وهو ما أكد عليه وزير الخارجية العراقي في كلمته لمؤتمر القمة العربية

الأخير في نواكشوط التي ربط فيها المصالحة مع تركيا بوقف دخول قواتها إلى الأراضي العراقية.

على مستوى الملف السوري:

أ. الصعيد الميداني: كان لانشغال الحكومة التركية بالوضع الداخلي عقب الانقلاب، أثراً خطيراً بدأت تبدو ملامحه على الوضع الميداني خاصة في شمال سوريا، حيث كثف النظام وروسيا غاراتهم على حلب مستهدفة مقومات الصمود وأهمها المستشفيات بعد قطع طريق الكاستيلو، مما مهد إلى إطباق الحصار على حلب لكسب نقاط قوة تفاوضية للنظام وروسيا، ولكن الرد الكبير لفصائل المعارضة المسلحة في حلب وقلب الطاولة على النظام وروسيا، حيث باتت مناطق سيطرة النظام في حلب تقع تحت حصار المعارضة، من الممكن أن يعكس رغبة تركية في استباق زيارة الرئيس التركي إلى روسيا بانتصار على الأرض يعزز قدراتها على المناورة حول الملف السوري، ويشكل ورقة للضغط على موسكو لفرض هدنة في الشمال السوري، وهنا تلتقي الرغبة التركية والأمريكية كما قد ينعكس هذا التقارب فى شكل تخفيض الدعم الروسي لقوات سورية الديمقراطية.

ب. الصعيد السياسي: أثارت المصالحات التركية مع روسيا وإسرائيل وإعلان أنقرة رغبتها في العودة إلى تبني سياسة اللا مشاكل في

علاقاتها الخارجية مع مجيئ حكومة ابن علي يلدريم، العديد من الشكوك حول إمكانية تغير الموقف التركي من الأزمة السورية، خصوصاً بعد صدور تسريبات نفتها الحكومة التركية حول إمكانية قبول بقاء الأسد لفترة انتقالية،الأمر الذي يشير إلى مرونة تركية اتجاه الرؤية الروسية في حل الأزمة السورية واليوم وبعد الانقلاب الفاشل والحاجة التركية إلى العلاقة مع موسكو، فهناك احتمال كبير لقيام أنقرة بالضغط على المعارضة السورية للتنازل عن بعض المطالب بهدف الوصول إلى انتقال سياسي.

كان انقلاب ١٥ يوليو الفاشل نتيجة لتفاعل جملة من العوامل الداخلية والخارجية في تركيا، شكلت للمتربصين بحزب العدالة والتنمية على ما يبدو فرصة للتحرك ضده، ولكن مرونة الحزب في التعامل مع الملفات الداخلية والعلاقات الخارجية، بالإضافة إلى كم الإنجازات الكبير الذي حققه خلال ١٤ عام من الحكم ساهم في وأد هذا التحرك، وسيعطي فرصة للحزب لاستكمال مسيرته في تثبيت قواعد الديمقراطية في تركيا عبر تغييرات بنيوية وتشريعية يجريها بهدف طي صفحة تدخل الجيش في الحياة السياسية، والقضاء على ما يسمى بالكيان الموازي؛ الأمر الذي سيدعم الجبهة الداخلية التركية، ويفتح المجال أمام تركيا للتعامل بأريحية أكبر مع الملفات الإقليمية .

الخارجية الأمريكية: إمكانية تحسن العلاقات مع تركيا مشكوك فيه حيث قالت وزارة الخارجية الأمريكية، إن إمكانية التحسن في العلاقات بين واشنطن وأنقرة باتت أمراً مشكوكا فيه بعد حبس أحد موظفي البعثة الدبلوماسية الأمريكية في تركيا وأكدت هيذر نويرت، المتحدثة باسم الوزارة، خلال موجز صحفي ، أن وزير الخارجية ريكس تيلرسون يسعى إلى تحسين العلاقات مع تركيا، شأنها شأن غيرها من الدول، مشيرة إلى أن روسيا من بين هذه الدول لكن هذا الأمر مشكوك فيه بسبب الخطوات التي اتخذتها الحكومة التركية، لأن تيلرسون لم يناقش هذا الموضوع مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو وعلى السلطات التركية أن تضمن وصول محام إلى الموظف الأمريكي المسجون.

وكانت وزارة الدفاع الأمريكية أعلنت ، عدم تأثر العمليات العسكرية الأمريكية المشتركة بالتوتر الدبلوماسي مع تركيا وقال المتحدث باسم البنتاجون، العقيد روب مانتج، في الموجز الصحفي الذي عقده بواشنطن، بالنسبة للتطورات الدبلوماسية في تركيا، تقوم وزارة الخارجية الأمريكية بتقديم آخر التطورات المتعلقة بهذا الأمر، لكننا نؤكد أن تركيا شريك في التحالف وحليف مقرب في الناتو.

وتابع قائلا: أستطيع تأكيد أن هذه التطورات لم تؤثر على عملياتنا أو طواقمنا والقاعدة التركية في إنجرليك تواصل تنفيذ دورها المهم في دعم جهود الناتو والتحالف.

ويأتي التوتر الدبلوماسي بين البلدين، بعد أيام من صدور حكم قضائي تركي بحبس متين طوبوز الموظف في القنصلية الأمريكية العامة في إسطنبول، بتهم عدة، جاء من بينها التجسس، واستدعاء النيابة العامة شخصاً ثانياً يعمل بالقنصلية الأمريكية يدعى ن. م. ج، ولا يتمتع بحصانة دبلوماسية للإدلاء بإفادته.

وخلال التحقيقات، اتضح للنيابة العامة ارتباط طوبوز بالمدعي العام السابق الهارب زكريا أوز، ومدراء شرطة سابقين، متهمون بالانتماء لمنظمة فتح الله جولن التي تتهمها تركيا بتدبير محاولة انقلاب فاشلة في ١٥ يوليو ٢٠١٦.

أثر محاولة الانقلاب على السياسة الخارجية التركية

منذ وصوله إلى السلطة عام ٢٠٠٢، انبرى حزب العدالة والتنمية لتقليص النفوذ السياسي للجنرالات، ولتحقيق شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث شرعت أنقرة فى إجراءات لجعل الجيش خاضعاً بشكل أكبر للسلطة المدنية وقلصت صلاحيات المحاكم العسكرية لصالح المزيد من الصلاحيات للمحاكم المدنية فأصبحت الحكومة تلعب دوراً أكثر فاعلية في تعيين القادة الكبار للجيش وفي أبريل ٢٠٠٧، تعرض الجيش لضربة قوية بعد أن نشر على صفحته الإلكترونية إنذاراً سُمي فيما بعد بالانقلاب الإلكتروني، يُحذر فيه حزب العدالة والتنمية من مغبة دعم عبد

الله جول المعروف بانتمائه التقليدي للتيار الإسلامي، الذي تلبس زوجته الحجاب في انتخابات الرئاسة.

أثار الأمر حينها حفيظة حزب العدالة والتنمية وأنصاره ودفعهم إلى تأكيد موقفهم وإيصال جول إلى منصب الرئاسة وهكذا فمن خلال محاولته التدخل ضد الحزب ذو الجماهيرية الكبيرة عرض الجيش نفوذه لضربة قاسية، وفي أقرب انتخابات بعد الانقلاب الإلكتروني ازداد التصويت لحزب العدالة والتنمية بنسبة ١٣%.

وفي عام ٢٠٠٨، أطلق حلفاء الحكومة في جهاز القضاء من أنصار فتح الله جولن تحقيقات واسعة حول أنشطة ضباط الجيش في قضية أرجينيكون وقضية المطرقة، التي اتهم فيها بعض عناصر الجيش بتدبير انقلاب ضد حزب العدالة والتنمية، حيث جرى حبس العشرات من الجنرالات وتم احتجاز المئات من المسؤولين العسكريين المُتقاعدين.

وفي سبتمبر من عام ٢٠١٠ أجرت الحكومة التركية، استفتاءً على تعديل بعض بنود الدستور التركي القائم الذي وصفه الرئيس أردوغان بدستور الانقلابيين، باعتبار أن من شرعه في ١٩٨٢ هم قادة الانقلاب العسكري الثالث بزعامة كنعان إيفرين وتضمنت تلك التعديلات حزمة متعلقة بتقليص سلطة الجيش، وهيئة الأركان، والمحاكم العسكرية، والقوى القومية التركية المتشددة على الحياة السياسية، والمدنية

الاجتماعية، لصالح تمكين السلطة السياسية المدنية والمؤسسات المدنية للدولة، وعدم جواز مقاضاة المدنيين أمام المحاكم العسكرية في غير زمن الحرب، وحصر مهام المحاكم العسكريّة فى النظر في العمليات العسكرية والعسكريين والأهم كان تعديل المادة ١٥ التي كانت تحصن الانقلابيين من المحاكمة، حيث تم تعديلها بأثر رجعي، الأمر الذي أدى لمحاكمة قادة انقلاب ١٩٨٠ في عام ٢٠١٢، وقادة انقلاب ١٩٩٧ في ٢٠١٣.

ثُوج الصراع بين الحزب والجيش بالاستقالة الجماعية للمجلس العسكري التركي الأعلى في أواخر يوليو ٢٠١١، الاستقالة التي اعتبرت آنذاك علامة على استسلام الجيش للمدنيين، وفي أغسطس ٢٠١٣ عينت الحكومة قادة جدداً للجيش في إطار تغييرات شاملة في القيادات الكبرى تؤكد سيطرتها على القوات المسلحة، وقدرتها على تحجيم دور الجيش الذي ظل يهيمن خلال حقبة طويلة على الحياة السياسية في البلاد وقرر مجلس الشورى العسكري الأعلى في اجتماع ترأسه رئيس الوزراء أردوغان تعيين جنرالات جدد .

بعد ذلك ظهرت عدة مؤشرات تدل على ابتعاد الجيش عن الحياة السياسية، وخضوعه لسلطة الحكومة المدنية المنتخبة، ولعل أصدق تعبير عن تلك الحالة كان في ديسمبر ٢٠١٣، حيث تعهد الجيش بعدم

التدخل فيما وُصف بأنه فضيحة فساد تتعلق بالحكومة، دعت بسببها المعارضة جماهيرها إلى تنظيم مظاهرات للمطالبة برحيل الحكومة.

وأكدت القوات المسلحة التركية أنها ستحرص بشدة على تفادي الجدل السياسي وتبعد نفسها عن أية آراء وتشكيلات سياسية ثم مرر البرلمان التركي في فبراير ٢٠١٤ تعديلات جديدة على قانون الجيش صدق عليها رئيس الجمهورية ويقضي أبرز هذه التعديلات بفتح الطريق أمام إمكانية محاكمة رئيس هيئة الأركان العامة وقادة القوات المسلحة وقوات الدرك أمام محكمة الديوان العليا بدل المحكمة الجنائية، في حال ارتكابهم جرائم تتعلق بمناصبهم، الأمر الذي يعني تطويق الحكومة المدنية لأي إمكانية لانقلاب الجيش عليه، وتمت ترجمة حالة الهدوء في العلاقة بين الجيش والحكومة إلى جملة من أحكام البراءة صدرت عن المحاكم التركية في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ بحق ما يقارب ٣٠٠ ضابط، اتهموا بالتآمر ومحاولة الانقلاب على حكومة العدالة والتنمية في قضايا أرجنيكون والمطرقة.

بين انقلاب يوليو الفاشل وجود مجموعة داخل الجيش ترفض الخضوع، وتنتظر اللحظة المناسبة للانقلاب على حكومة العدالة والتنمية وإعادة تركيا إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٢، مدفوعين على ما يبدو بقناعة أن ما تعيشه تركيا من حالة عزلة خارجية وتوترات داخلية قد يخلق لهم غطاءً دولياً للانقلاب.

الوضع الخارجي ورفع الغطاء الدولي

يبدو أن الانعطاف الخاطف في العلاقات الخارجية التركية، الذي سبق الانقلاب بفترة وجيزة؛ كسر حالة العزلة التي كانت تعيشها الحكومة التركية، وحرم الانقلابيين من استغلالها كغطاء دولي لتحركهم، لذا من الأهمية بمكان دراسة هذا الانعطاف والتحول كمرحلة سابقة للانقلاب، وأساس لاستشراف التحولات التي ستشهدها السياسة التركية الداخلية والخارجية بعده، فبقدر ما كان الانقلاب الفاشل ٢٠١٦ مفاجئاً؛ بقدر ما كانت بعض أسبابه مفسرة للتحول في السياسة الخارجية التركية وتمثل فى حدثين هامين جداً:

الأول: المرونة التي أبداها الرئيس رجب طيب أردوغان فيما يتعلق بالمطالب الروسية لإعادة العلاقات بين البلدين إثر الخلاف حول إسقاط الطائرة الروسية من قبل تركيا.

الثاني: تسوية الخلاف مع إسرائيل المتعلق بسفينة مرمرة وإبداء مرونة حول شرط رفع الحصار عن غزة لإعادة تطبيع العلاقات تدريجياً مقابل الاعتذار والتعويض لذوي الضحايا.

إن تلك المصالحات المفاجئة والمتزامنة الحدوث بفارق يوم واحد كانت صادمة للجميع، حيث اقتصرت معظم التحليلات التي تناولتها على ربطها بحالة العزلة الدولية التي باتت تعيشها تركيا مع ازدياد أعدائها

بعد أزمة الطائرة الروسية، وحالة الجفاء والفتور بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تضارب وجهات النظر حول الأزمة السورية، وانقطاع العلاقة مع مصر بعد انقلاب السيسي، ومع العراق بسبب محاولة دخول الجيش التركي إلى شمال العراق، وتوتر العلاقات التركية الإيرانية بسبب الملف السوري وتقارب تركيا مع السعودية، بالإضافة إلى عرقلة تطبيق اتفاق أنقرة مع الاتحاد الأوروبي حول اللاجئين، الذي كان يمكن أن يشكل أحد بنوده والمتعلق بإعفاء الأتراك من تأشيرة الدخول إلى الاتحاد الأوروبي خطوة باتجاه انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بحيث باتت تركيا تتجه نحو عدم وجود أصدقاء بدل من عدم وجود مشكلات وهي الاستراتيجية المعلنة لحزب العدالة والتنمية منذ وصوله للحكم.

لكن لم يكن متوقعاً أن تنعكس تلك الأزمات على الداخل التركي، وتمثلت فى تحدٍ اقتصادي نتيجة العقوبات التي فرضتها موسكو على المنتجات التركية وتعليق بعض الاتفاقيات الهامة المتعلقة بالطاقة بين البلدين، إضافة لارتفاع وتيرة عمليات التفجيرات التي ضربت المدن التركية الكبرى أنقرة واسطنبول وانهيار اتفاق التهدئة مع حزب العمال الكردستاني وعودة الاضطرابات إلى محافظات الجنوب التركي وخسائر القوات التركية التي تجاوزت الخمسمائة جندي خلال عام، وازدياد

احتمالات تشكل إقليم كردي في سورية قد يصل ببعض الضباط الأتراك للانقلاب.

إلا أن ما رشح من معلومات حول الانقلاب يشير إلى أن هذا التحرك العسكري كان ضمن حسابات الحكومة التركية، وأنها باغتته بتغييرات على صعيد السياستين الداخلية والخارجية ساهمت فى إحباط إمكانية استغلال الانقلابيين لتوتر العلاقات الخارجية التركية وإشكاليات السياسة الداخلية بين حزب العدالة والتنمية وأحزاب المعارضة بأطيافها المتنوعة لتشكيل غطاء شرعي للانقلاب، مما جعل الانقلاب حركة ارتجالية من ضباط تحت المراقبة غامروا بالتحرك كخيار أخير، قبل أن يتم اجتثاثهم في اجتماع مجلس شورى الجيش التركي الذى كان بعد شهر من تاريخ الانقلاب وضمن هذا السياق يمكن فهم سبب عزم حكومة ابن علي يلديريم على إعادة هيكلة العلاقات الخارجية التركية والعودة إلى سياسة لامشاكل، لرفع أي غطاء دولي محتمل لأي تحرك عسكري متوقع داخل صفوف الجيش.

<u>إسرائيل وموسكو</u>

يشير حرص تركيا على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، الذي أنهى التوتر المتصاعد منذ عام ٢٠١٠، بالتوازي مع تحسين العلاقات مع روسيا، إلى أنها تسعى إلى خلق مجالات للمناورة في سياستها الخارجية، وهو

ما يعود إلى اعتبارات عديدة، يرتبط بعضها بالتطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة الداخلية التركية، وبعضها الآخر بتداعيات تلك السياسة على مصالح تركيا التي تواجه تحديات عديدة خلال الفترة الحالية في ظل تصاعد عمليات التفجيرات في بعض المدن الرئيسية واستمرار الأزمة السورية دون تسوية.

وقد يفسر اتجاه تركيا نحو تسوية المشكلات المعلقة مع كل من روسيا وإسرائيل في وقت واحد في ضوء اعتبارات عدة، نذكر أهمها:

أولاً: احتواء المشكلات

تسعى أنقرة إلى العودة من جديد لتبني سياسة تقليل الأعداء مع بعض القوى المعنية بأزمات الشرق الأوسط، بعد أن تصاعدت بدرجة غير مسبوقة، سواء مع روسيا بسبب أزمة إسقاط المقاتلة الروسية في نوفمبر ٢٠١٥،أو مع إسرائيل بسبب أزمة الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية عام ٢٠١٠، أو مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الخلاف حول التعامل مع تطورات الأزمة في سورية، لاسيما فيما يتعلق بالموقف من دور الميليشيات الكردية في الحرب ضد تنظيم داعش ومن إقامة منطقة آمنة في شمال سورية، أو مع إيران التي تتباين مصالحها وسياستها مع تركيا بشكل كامل في سورية وقد انعكس هذا التوجه الجديد الذي تتبناه أنقرة في تصريحات رئيس الوزراء، التي أكد فيها أن

تركيا تسعى إلى تقليص الأعداء وزيادة الأصدقاء، هذا التصريح تحديدًا يشير إلى حرصه على انتهاج سياسة جديدة تعيد فتح علاقات توترت سابقاً مع دول الجوار، وبدا أنها واجهت عقبات عديدة بسبب تحول أنماط علاقات تركيا مع معظم تلك الدول من التعاون إلى الصراع والخلاف في الأعوام الأخيرة.

ثانياً: تقليص وتفكيك حجم الضغوط

تعرضت تركيا لعدة ضغوط بسبب سياستها الخارجية، لا سيما تجاه الأزمة السورية، حيث بدا جلياً أن الأكراد حاولوا استثمار التوتر التركي –الروسي من أجل الحصول على مكاسب سياسية من أنقرة وقد كان إسقاط مقاتلي حزب العمال الكردستاني لمروحية تركية بصاروخ روسي الصنع في مايو ٢٠١٦، فضلاً عن التقارب الملحوظ بين روسيا والأكراد، والذي انعكس في الزيارات التي قام بها بعض المسؤولين الأكراد إلى موسكو، إشارة إلى التداعيات السلبية التي يمكن أن ينتجها استمرار توتر العلاقات بين أنقرة وموسكو، وبعبارة أخرى، فإن أنقرة سعت من خلال تقليص حدة التوتر في العلاقات مع موسكو، إلى فرض مزيد من الضغوط على الأكراد، في ظل الصراع المتصاعد بين الطرفين، سواء بسبب اتهام تركيا للأكراد بممارسة أنشطة إرهابية، أو بسبب مخاوفها من احتمالات تعزيز دورهم في سورية في ظل الدعم الدولي الذي تحظى به بعض الميليشيات الكردية بسبب دورها في الحرب ضد

تنظيم الدولة الاسلامية ويمثل ذلك بدوره محوراً للخلاف مع بعض القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترى أن الدور الذي تقوم به الميليشيات الكردية حيوي في إلحاق أكبر قدر من الخسائر في صفوف التنظيم وقد كانت تلك المخاوف سبباً في الجهود الحثيثة التي بذلتها أنقرة من أجل منع الأكراد من المشاركة في المفاوضات التي تجري بين النظام السوري ووفد المعارضة في جنيف للوصول إلى تسوية سياسية للأزمة السورية، التي توقفت بسبب استمرار ملفات الخلاف المعلقة بين الأطراف المعنية بالأزمة.

ثالثاً: التنسيق السياسي الأمني

تسعى تركيا إلى رفع مستوى التنسيق السياسي والأمني مع كل من روسيا وإسرائيل في التعامل مع تطورات الأزمة السورية، خاصة في ظل الأهمية التي تبديها موسكو وتل أبيب بتلك الأزمة، حيث تحولت الأولى إلى طرف رئيسي في الصراع بعد رفع مستوى انخراطها العسكري والسياسي في الأزمة، فيما تتابع الثانية بدقة تطورات المواجهات المسلحة بين النظام السوري وحلفائه، لا سيما حزب الله اللبناني، وقوى المعارضة المسلحة إلى جانب نشاط التنظيمات خاصة تنظيم الدولة .

وقد تعتبر أنقرة أن تحسين العلاقات مع كل من موسكو وتل أبيب يمكن أن يساعدها فى إعادة تفعيل دورها في الأزمة السورية، الذي

تراجع في الفترة الماضية، بسبب اتساع نطاق الخلاف مع واشنطن حول الموقف من الدور الكردي في الحرب ضد تنظيم الدولة وإقامة منطقة آمنة في شمال سورية، فضلاً عن اتجاه واشنطن إلى التفاهم مع موسكو حول الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة بشكل ربما ينتج تداعيات لا تتوافق بدرجة ما مع مصالح أنقرة فضلاً عن ذلك، فإن رفع مستوى التنسيق السياسي والعسكري من خلال تحسين العلاقات مع موسكو وتل أبيب يمكن أن يساعد أنقرة في التعامل مع التهديدات التي تتعرض لها داخل المدن التركية .

رابعاً: المصالح الاقتصادية

كان للمصالح الاقتصادية دورها في اتجاه تركيا إلى تحسين العلاقات مع روسيا وإسرائيل، حيث بدا واضحاً أن التوتر في العلاقات مع موسكو فرض خسائر عديدة على الاقتصاد التركي بسبب تراجع السياحة الروسية وتقييد استيراد المواد الغذائية من تركيا، في الوقت الذي عاني فيه الاقتصاد من تحديات عديدة، لا سيما وأن روسيا تزود تركيا بأكثر من ٧٠% من وارداتها من الغاز الطبيعي وبأسعار تفضيلية، الأمر الذي يجعل من الصعب على الأتراك إيجاد بدائل عن الغاز الروسي إضافة إلى ذلك يلحظ ارتباط الطرفين بمشاريع استراتيجية مثل العقد الروسي لإنشاء محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية بقيمة ٢٠ مليار دولار في مدينة مرسين التركية، وخط السيل التركي الذي ينقل الغاز الروسي إلى

أوروبا عبر الأراضي التركية، والذي يعد استراتيجياً لروسيا بقدر ما يخدم المصلحة التركية بالتحول إلى ممر لنقل الطاقة إلى أوروبا. وهنا يلعب الغاز الإسرائيلي المكتشف حديثاً في حقول البحر المتوسط دوراً في حاجة الطرفين التركي والإسرائيلي إلى تصفية الخلافات بينهما، كون تركيا ترغب باستيراد الغاز الإسرائيلي لتنويع مصادرها. وبالمقابل تعتبر إسرائيل السوق التركية سوقاً واعدة ومغرية بالنسبة لها، كما تحاول تركيا استجرار الصادرات الإسرائيلية من الغاز للمرور عبر أراضيها، لقطع الطريق على المشروع الذي تعتزم إسرائيل إقامته بالتعاون مع قبرص واليونان لمد خط أنابيب ينقل غاز إسرائيل وقبرص عبر البحر إلى اليونان ومن ثم إلى أوروبا، وهو ما تم الاتفاق بين الدول الثلاثة على تشكيل لجنة لدراسته عقب اجتماع جمع قادة البلدان في يناير ٢٠١٦.